تاريخ أطول، فهو قائم على قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، الذي شكّل الاتفاق الصلب المتحكّم بالمساومات العربية ـ الاسرائيلية بمجملها، مع العلم بأن هذا القرار ترك غموضاً متعمّداً حول وجوب انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها العام ١٩٦٧»[٣٥]. ان جوهر المفهوم بسيط، ولو ان تفاصيله في منتهى التعقيد: مقابل تغيير حاسم ودائم في علاقات اسرائيل مع جاراتها (الاردن وكيان، من نوع ما، فلسطيني)، يتوقع من اسرائيل ان تنسحب من جزء غير محدّد من الارض المحتلة. امّا مداه، ومكانه، وضماناته، فكلها نقاط لم يجر تحديدها حتى اللحظة الراهنة. امّا مفهوم «الحكم الذاتي»، فهو، حسب هانتر، مثل اسلوب «الخطوة ـ خطوة»: اعتراف ببلوغ مأزق، وتسليم بمحدودية مرونة تناول النزاع، فهو لا يمنع التسوية في شأن الارض، لكنه يوفر السبيل الى بلوغها، او الى بلوغ اي هدف آخر، وهو اكثر واقعية من محاولة حل هذه المسألة المثيرة بضربة واحدة. وفي اتفاقيتي كامب ديفيد، جاء الحكم الذاتي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة ليوفّر مرحلة مؤقتة قبل المفاوضات بشأن الوضع النهائي للارض المحتلة[٣٦].

هكذا، اقترح هانتر على الادارة الجديدة التملّص من مبدأ مقايضة الارض بالسلام؛ ورسالته الضمنية الى الجانب العربي تقوم على ابلاغه، بوضوح، ان مواقف شامير «تطورت» الى درجة كبيرة، فاستبدل رفضه القاطع لاتفاقيتي كامب ديفيد باستعداده للقبول بها من خلال التفاوض. وبالتالي، فان مبدأ مقايضة الارض بالسلام ليس وارداً في ذهن شامير. وعليه، نصح هانتر الادارة بعدم فرضه كأساس للمفاوضات. ويشكّل هذا التفكير طعنة لصلب السياسة المصرية، لكنه قالها صراحة، انه ليس امام العرب الّا ان يطلقوا فكرة التفاوض على اساس هذا المبدأ؛ واعتبر الاصرار عليه شرطاً مرفوضاً يدخل في خانة المطالبة العربية بنتائج مسبقة. وفي هذا التصور نقض وتراجع عن تعهدات سابقة للسياسة الخارجية الاميركية التي وضعها شولتس.

في المقابل، وهذا ما يسترعي الانتباه، وصف مبادرة شولتس بأنها «تحمل من الشجاعة اكثر مما انطوى عليه الاحساس الواضح بصياغتها». عيبها الاصغر انها وضعت جدولاً زمنياً لقضايا عديدة ومتشابكة. ان هذه الازمة الاقليمية المستعصية على الحل منذ عشرات السنين تتطلب وقتاً اكبر من ادارة تدق ساعتها الدقات الاخيرة. ففي منطقة يعتبر الزمن فيها، من ناحية سياسية، لا نهاية له، فان «الاستعجال» من قبل آخرين يستخدم للتأثير في الداعين اليه. واذا كان ذلك صحيحاً، فان حل الازمة لا يزال غير ناضج، على الرغم من كل التطورات المعروفة التي من شأن تفاقمها تحقيق النضج. وليس ثمة معادل موضوعي لذلك، سوى القول ان حل القضية الفلسطينية لا يزال، بدوره، غير ناضج. وهذا الواقع يضعها في خطر شديد، باعتبار ان ربط حل القضية بحل الازمات الاقليمية الاخرى قد يؤدي الى جعل بعض الحل الاقليمي على حسابها.

امّا عيب مبادرة شولتس الاعظم، فيتكون من شقين: اولهما، وضع قبول التسوية الاقليمية شرطاً مسبقاً للمفاوضات، وليس نتيجة محتملة، بل مرغوب فيها؛ وثانيهما، فتح السبيل لمشاركة سوفياتية فعّالة في هذه العملية. ولا بد من ان يكون للشق الاول أثر كابح داخل اسرائيل، بينما يمثّل الثاني تنازلًا غير مثمر للاتحاد السوفياتي[٣٧].

كلام هانتر هذا قاطع في تحديده: اسرائيل ثقل استراتيجي، لا يمكن لواشنطن، في حساباتها، ان تتخلى عنه. وكان لا بد، في حال الاحداث التي تمرّ بالارض المحتلة، ان ترمي بثقلها للمحافظة، حسب هانتر، على تثبيت الوضع القائم، او تجميد مؤقت ومحدود له، باعتبار ان زمن